محضر اجتماع
الهيئة العامة غير العادية
التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية
لشركة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع
شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء الموافق لـ 2026/05/20 في قاعة الأمويين - فندق الشام بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 2026/05/04، 2026/05/05 وفقاً للشكل التالي:

1- الموقع الرسمي لصحيفة الثورة السورية / العدد رقم 100 والعدد رقم 106.

2- الموقع الرسمي لصحيفة الحرية / العدد رقم 245 والعدد رقم 246.

وبناءً على الكتاب رقم (392/OG/CEO/26) تاريخ 2026/05/04 الموجه إلى وزارة الاقتصاد والصناعة، والكتاب رقم (859/OC/CEO/26) تاريخ 2026/05/04 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم (391/OG/CEO/26) تاريخ 2026/05/04 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوبين عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة غير العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (714837671) سهماً وتشكل ما نسبته 71.48 % وأسهم بالوكالة وعددها (53094731) سهماً وتشكل ما نسبته 5.31% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (767932402) سهم تشكل ما نسبته 76.79% (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السادة مصطفى اسماعيل وأنس ناعسة مندوبين عن وزارة الاقتصاد والصناعة بموجب كتاب التكليف رقم (7413) تاريخ 2026/05/18 كما حضر كل من السيد علي سلطان الأنسة نيفين كزابر، الأنسة دعاء سليمان، السيدة بثينة طالب، مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/1917/ص) تاريخ 2026/05/10، وكما حضر كل من السيد أحمد القصار والآنسة لين خليل مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم(467/ص-م-إ) تاريخ 2026/05/11، وحضر الاجتماع السيد قحطان السيوفي مدقق حسابات الشركة.

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيدة رغد معصب والسيد حسن خطيب والسيد عيسى الشامي والسيد زيد خوري وتغيب باقي أعضاء مجلس الإدارة بعذر مقبول، كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك - السيد نضال غضيان النصراوين.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة الاقتصاد والصناعة بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.
بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة رغد معصب حيث قامت بتسمية كل من السيدين نبيل زماط وإلياس حنوش مراقبي تصويت للجلسة والمحامي خالد بن وليد قدور العينيه مدون لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2025، وخطة العمل للسنة المالية 2026.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة، وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025.
3. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2025 والمصادقة عليها، وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطورها وحجم التسهيلات المنتجة وغير المنتجة (المتعثرة).
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.
5. اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2025/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 56.5% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 1.565 مليار ليرة جديدة سورية فقط "مليار وخمسمائة وخمسة وستون مليون ليرة جديدة سورية" لا غير، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.
6. المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2025.
7. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
8. انتخاب مدقق الحسابات لعام 2026، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
9. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.
10. عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني - سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أولاً - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2025، وخطة العمل للسنة المالية 2026.

تلت السيدة نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2025، وخطة العمل للسنة المالية 2026.

لقد شهد العام الماضي مجموعة من التحديات الاقتصادية والمالية على المستويين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد العالمي، تراجعت الضغوط التضخمية تدريجياً في عددٍ من الاقتصادات، فيما ظلت حالة عدم اليقين مرتفعة مع

تباين مساراتِ السياساتِ النقدية، ورغم التقلبات، حافظ الاقتصاد العالمي على قدرٍ من التماسك بفضل تحسّنٍ تدريجي في الإنتاجية وتزايد النشاط الاستثماري في عددٍ من الاقتصادات.
أمّا على الصعيد المحلي، فقد شهد عام 2025 تطورات تدريجية على صعيد القيود المفروضة، وشكّل كذلك مرحلةً انتقالية لإعادة القطاع النقدي والمصرفي وتهيئة الأطر المؤسسية والتنظيمية للمرحلة المقبلة.
ومع بقاء بيئة الأعمال عرضةً للتحديات، فقد كان ذلك يتطلب اتباع نهجٍ متحفظٍ في إدارة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، استطاع بنك قطر الوطني – سورية، بفضل كفاءات كوادره وصلابة ركائزه الاستراتيجية، مواصلة أدائه التشغيلي بثبات، والحفاظ على استمرارية أعماله وأنشطته، وتعزيز متانته المالية، والوفاء بالتزاماته تجاه العملاء، ومختلف الأطراف ذات العلاقة.
قام البنك خلال عام 2025 برفع رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة قاربت 130% وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين والحصول على موافقة الجهات الوصائية، والرقابية، حيث أصبح رأس المال 100 مليار ليرة سورية.
وحقق البنك أرباحاً صافية بعد الضرائب بلغت 69.8 مليار ليرة سورية، وذلك بعد استبعاد الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي والبالغة 416.5 مليار ليرة سورية.
كما بلغ إجمالي الموجودات 3,471 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2025، ونمت ودائع العملاء بنسبة 42% لتصل إلى 1,215 مليار ليرة سورية في نهاية العام، في حين بلغت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية 122 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2025.
كما أن البنك حافظ على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث لا يوجد ديون غير عاملة لدى البنك حتى نهاية عام 2025.
إضافة لما سبق، فقد استمر البنك في الحفاظ على قوة قاعدة رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 183%، كما احتفظ البنك بنسب سيولة مرتفعة سواءً بالليرات السورية أو بالعملات الأجنبية.
نؤمن إيماناً راسخاً بأن الشفافية والحوكمة الرشيدة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، والتحسين المستمر المدعوم بالابتكار التكنولوجي هي ركائز أساسية لنمونا المستدام على المدى الطويل.
ويضمن إطار الحوكمة أن دورنا في مجلس الإدارة لا يقتصر على متابعة التقدم الذي يحرزه البنك فحسب، بل يشمل أيضاً حماية مصالح العملاء والمساهمين، وقد عملنا بجد لتعزيز أعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني، وتعزيز النهج الحكيم في إدارة المخاطر الذي مكّننا من اغتنام فرص النمو مع تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد.
وبالنظر إلى المستقبل، يُعدّ عام 2026 عام الانطلاق وتفعيل السياسات والإصلاحات التي جرى التحضير لها، بما في ذلك تحديث أدوات السياسة النقدية، وتعزيز متطلبات الالتزام، وتوسيع البنية الرقمية للمدفوعات. ويؤكّد مجلس الإدارة حرصه على الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة وجودة الأصول، بما يعزّز مرونة البنك في مواجهة التقلبات والصدمات المحتملة، وستتواصل استراتيجيتنا كبنك للخدمات المصرفية المتكاملة، مع الالتزام بتقديم أفضل الخدمات لعملائنا، وفي هذا الإطار، سيعمل البنك خلال عام 2026 على توسيع خدمات الحوالات المحلية والخارجية، وتحديث الأنظمة المشغّلة لها، وتعزيز جاهزيتها التشغيلية، بما يضمن رفع جودة الخدمة، وذلك بالتوازي مع تعزيز متطلبات الالتزام وتطوير بنية الدفع والتحويل بما يتوافق مع توجيهات مصرف سورية المركزي، وهذا ما تم اعتماده ضمن خطة عام 2026، والتي تتمثل أهدافها بما يلي:

- العمل على تفعيل وتطوير الخدمات الإلكترونية.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية.

- زيادة معدلات صافي هامش الفائدة، وتعزيز الدخل من غير الفوائد.
- المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية.
- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية، وودائع العملاء.
- المحافظة على الموظفين المتميزين، والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات، والاستمرار في تطبيق خطط تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانياً - سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة، وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025.

تقدم السيد قحطان السيوفي بتقريره حول تدقيق البيانات المالية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2025، وبيان الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة البيانات المالية المقدمة من مجلس الإدارة من كافة النواحي الجوهرية وإلى توافقها مع المعايير الدولية، كما أكد التقرير على توافق البيانات المالية للبنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة وأنها تظهر بعدالة المركز المالي للبنك وأوصى الهيئة العامة بالمصادقة على البيانات المالية عن عام 2025 وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً - مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2025 والمصادقة عليها، وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطورها وحجم التسهيلات المنتجة وغير المنتجة (المتعثرة).

قدم الرئيس التنفيذي للبنك، السيد نضال النصراوين، عرضاً عن نتائج أعمال البنك ومقارنتها بالقطاع المصرفي، مبيناً ما يلي:

شهد العام السابق ظروف استثنائية على الصعيدين الإقليمي والدولي والذي انعكس على البيئة الاقتصادية المحلية مما تتطلب درجة عالية من المرونة والاستجابة السريعة، وفي هذا السياق تعامل البنك مع هذه التحديات من

وكان من أبرز الملفات التي تعامل معها القطاع المصرفي، التحضيرات المرتبطة بعملية استبدال العملة وإعادة تنظيم البيئة النقدية بما ينسجم مع توصيات الجهات الرقابية وتعزيز ثقة المتعاملين بالنظام المصرفي،
كما استمر البنك القيام بدوره بالمسؤولية الاجتماعية من خلال دوره ضمن القطاع المصرفي ، ومرّ بلدنا خلال عام 2025 بظروف معقدة ومتغيرة، أثرت على الأسواق والقدرة الشرائية، وعلى بيئة الأعمال والتمويل وسلاسل التوريد، وعلى توقعات العملاء والمخاطر. ومع ذلك، كان خيارنا واضحاً منذ اليوم الأول:
أن نحمي أموال المودعين والمساهمين، وأن نحافظ على متانة البنك، وأن نخدم عملاءنا باحتراف دون أن ننجرّ وراء نمو غير محسوب.
السادة المساهمين، هدفنا دوماً البناء والثقة، إذ إن الثقة لا تشترى، بل تبنى يومياً عبر الحوكمة، والامتثال، وإدارة المخاطر، وجودة القرار.
أستطيع أن ألخص عام 2025 بثلاث كلمات: استقرار – انضباط – جاهزية.

- استقرار في الأداء رغم التقلبات، عبر سياسات تحفظية وقرارات ائتمانية منضبطة.
- انضباط في إدارة المخاطر والالتزام بالمعايير الرقابية .
- جاهزية للمستقبل: بتطوير منظومة الرقابة الداخلية، ورفع جودة الضوابط، وتحسين آليات المتابعة والتوثيق.

وجاءت نتائج البيانات المالية لعام 2025 تظهر استمرار البنك في تحقيق توازن سليم بين الربحية والتحوط، ويمكن إبرازها للمساهمين بالأرقام التالية:

- أظهرت البيانات المالية لعام 2025 ربحاً وقدره تسعة وستين مليار وثمانمائة وتسع وثلاثين مليون وأربعمائة وواحد وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وسبعين ليرة سورية، بعد الضريبة والمخصصات واستبعاد خسائر تقييم مركز القطع البنيوي بنسبة نمو 8% عن عام 2024.
- بلغ إجمالي الدخل التشغيلي المحقق 143 مليار ليرة سورية بعد استبعاد خسائر تقييم مركز القطع البنيوي خلال عام 2025، وبنسبة نمو 7% عن عام 2024.
- بلغ إجمالي الدخل من العمولات 24 مليار ليرة سورية خلال عام 2025.
- كما بلغ إجمالي الموجودات 3,471 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2025، وبنسبة انخفاض 1% عما كانت عليه في نهاية عام 2024
- نمت أرصدة ودائع العملاء بمعدل 42% عن بداية العام حيث بلغت 1,215 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد صافي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 122.1 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2025 بنسبة انخفاض 30% عن عام 2024، ولا توجد ديون غير منتجة (متعثرة) حتى نهاية عام 2025.
- بلغت نسبة كفاية رأسمال 183.46% في نهاية عام 2025 متجاوزة الحد الأدنى الذي تتطلبه معايير لجنة بازل ومصرف سورية المركزي والبالغة 8% ، كما أن الأرباح المقترحة للتوزيع كأسهم مجانية هي حصيلة أرباح محققة خلال عام 2025والتي تمثل 81% من صافي الأرباح.

أتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير على دعمكم وثقتكم، كما أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على

وبعد انتهاء العرض التوضيحي تقدم المساهم الدكتور وليد الأحمر بالمداخلة التالية :
تعكس نتائج البنك لعام 2025 أداءً ماليًا متينًا وقدرة واضحة على تحقيق النمو رغم التحديات، حيث تمكن البنك من تحقيق:

- بلغت نسبة نمو الأرباح بعد الضريبة والمخصصات واستبعاد خسائر تقييم مركز القطع البنيوي 8%.
- الحفاظ على جودة محفظة التسهيلات، حيث لا يوجد قروض غير عاملة لدى البنك كما في نهاية عام 2025

كما سجل البنك:

- نموًا في الودائع بنسبة 42%
- مع الحفاظ على نسب سيولة وملاءة قوية ومتوافقة مع المتطلبات الرقابية

إن هذه النتائج تعكس بوضوح:

- كفاءة الإدارة التنفيذية في تحقيق التوازن بين النمو وإدارة المخاطر
- والانضباط في إدارة الموارد والتكاليف
- ووضوح التوجهات الاستراتيجية للبنك

وانطلاقًا من ذلك، نؤكد كمساهمين على أهمية:

- الاستمرار في هذا النهج المتوازن
- وتعزيز مصادر الإيرادات المستدامة
- مع الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والشفافية

ونتطلع إلى أن يشهد عام 2026 استمرار هذا الأداء الإيجابي وتحقيق المزيد من القيمة للمساهمين.

المساهم السيد خليل الخشي أشاد بجهود البنك والمديرين والموظفين على العمل وحسن التنظيم وسأل عن
-تعيين مراقبي التصويت
-خطة العمل للعام حول التوسع الجغرافي
-حول افتتاح نافذة إسلامية في البنك
-بطاقة الائتمان العالمية مثل ماستر كارد
-الأرباح التشغيلية ومركز القطع البنيوي
المساهم السيد إبراهيم طرحة سأل عن موضوع قيام البنك بتأسيس شركات التطوير العقاري
المساهم الدكتور زياد زنبوعة شكر البنك على جهوده وسأل
-عن أمور السيولة والتشغيل والتحوط والكفاءة التي يقوم بها البنك
-التوضيح حول سبب ارتفاع ودائع العملاء وهل هي ايداعات عملاء من القطاع العام أم من غير القطاع العام
- التسهيلات المصرفية والتناقض حول نمو الايداعات وتراجع التسهيلات
-السيولة النقدية وسبب ارتفاع أرصدة البنك لدى مصرف سورية المركزي

-سبب تأخر منح التسهيلات المصرفية
-آلية العامل البنك مع عملائه.
المساهم السيد نبيل سكر هنأ البنك على نتائج الأعمال وسأل عن
- عدم توزيع التسهيلات ضمن البيانات المالية
-الديون المعدومة
-عدم طرح خطة العمل للعام 2026
-المساهمة في عملية إعادة الإعمار
المساهم السيد محمد أيمن قوصرة وشكر البنك على أعماله
-الايراد المتوقع من خدمات ماستر كارد
-ما هي خطط التوسع الجغرافي
تقدم السيد الرئيس التنفيذي بالإجابات على أسئلة المساهمين
إن خطة العمل هي جزء من تقرير مجلس الإدارة الموزع أصولاً على المساهمين وفق الأصول القانونية.
-يقوم البنك في دراسة أمر التوسع الجغرافي ولكن هذا التوسع يجب أن يكون مدروساً وموجهاً
-النافذة الإسلامية تحتاج لتعديل في قانون المصارف.
-قام البنك بتجربة أداء لبطاقة ماستر كارد وكانت تجربة ناجحة ويتابع البنك العمل على تطويرها لطرحها كمنتج مصرفي .
توزيع الأرباح يتأثر بسعر الصرف كون البنك لديه مركز قطع تشغيلي بالعملات الأجنبية.
ودائع العملاء تخضع للسرية المصرفية ولا يمكن إعلان عن أصحاب تلك الإيداعات
لا يوجد ديون متعثرة ومحفظة البنك هي محفظة قوية ونقوم باختيار ملفات التسهيلات بعناية كبيرة.
لا يمكن أن يقوم البنك بتأسيس شركات تطوير عقاري كون قانون المصارف لا يسمح بذلك
يقم البنك بكافة الجهود للاستعداد لعملية إعادة الإعمار عبر الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك
بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية للبنك للعام 2025 .

رابعاً - اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.

تم تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2025 بمبلغ / 7,365,213,805 / ل.س فقط سبعة مليار وثلاثمائة وخمس وستون مليون ومئتان وثلاثة عشر ألفاً وثمانمائة وخمس ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2025 بمبلغ / 7,365,213,805 / ل.س فقط سبعة مليار وثلاثمائة وخمس وستون مليون ومئتان وثلاثة عشر ألفاً وثمانمائة وخمس ليرة سورية، حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.
حيث تم تشكيل الاحتياطي القانوني (الإجباري) بتحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي إلى الاحتياطي القانوني.

كما تم تشكيل الاحتياطي الخاص (الاختياري) بنسبة 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2025 في الإيضاح رقم (21).

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2025 بمبلغ /7,365,213,805/ ل. س فقط سبعة مليار وثلاثمائة وخمس وستون مليون ومئتان وثلاثة عشر ألفاً وثمانمائة وخمس ليرة سورية، وتكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2025 بمبلغ /7,365,213,805/ ل. س فقط سبعة مليار وثلاثمائة وخمس وستون مليون ومئتان وثلاثة عشر ألفاً وثمانمائة وخمس ليرة سورية.

<u>خامساً - اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2025/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 56.5% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 1.565.000.000 ليرة جديدة سورية فقط "مليار وخمسمائة وخمسة وستون مليون ليرة جديدة سورية" لا غير، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.</u>

بين رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة اقترح زيادة رأس مال البنك من خلال ضم جزء من الأرباح المحققة المشار إليها في ميزانية عام 2025 وأن النسبة المقترحة لزيادة رأس المال هي 56.5% من رأس مال البنك المدفوع بالكامل

وقد خاطب البنك الجهات الرقابية للحصول على الموافقات اللازمة لإدراج هذا البند ضمن جدول الأعمال والتي أكدت على ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة لجهة رفع رأس مال البنك ولا سيما أن البت النهائي بالموضوع يعود إلى مجلس النقد والتسليف وأن تنفيذ ذلك لابد له من استكمال موافقات الجهات الرقابية ذات الاختصاص وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة بالإجماع على تعديل المادة 8 من النظام الأساسي للبنك بزيادة رأسمال الشركة المسدد بالكامل بمبلغ خمسمائة وخمسة وستون مليون ليرة جديدة سورية عبر ضم جزء من الأرباح المحققة كما في 2025/12/31 (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال البنك ليصبح بعد الزيادة مليار وخمسمائة وخمسة وستون مليون ليرة جديدة سورية.

<u>سادساً – المصادقة على تعويضات، وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2025.</u>

بين رئيس الجلسة أنه ووفق ما جاء في نص المادة 2/156 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاط الشركة وفعاليتها وإن مصروف بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة في معرض ممارستهم لأعمالهم وحضور

اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه بلغ /353,684,800/ ليرة سورية عن عام 2025 كبدلات حضور دون أن يكون ضمن هذه المبالغ أي مكافآت مالية لأي من السادة أعضاء مجلس الإدارة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (30) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (33) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

سابعاً - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2025.

ثامناً - انتخاب مدقق الحسابات لعام 2026، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد مجد الدين الشهوان مرشحاً وحيداً لذلك.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد مجد الدين الشهوان **مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2026 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.**

تاسعاً - الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن نص الفقرة رقم /4/ من المادة رقم /152/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 جاء صراحةً على أنه " لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا أذا حصلوا على ترخيص يجدد كل سنة ".

ونظراً أن عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني - سورية في مجال القطاع المصرفي داخل سورية وخارجها، على سبيل المثال بنك الوفير كعضو في مجلس الإدارة، فكان

لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار إليها أعلاه.

وبعد المناقشة وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع بالترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

عاشراً - عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني - سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أوضح السيد رئيس الجلسة أنه وبموجب الكتب والمراسلات الجارية مع السادة مصرف سورية المركزي بخصوص تجديد العمل باتفاقية الدعم الفني المبرمة مع بنك قطر الوطني سورية وشريكه الاستراتيجي بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق واستناداً إلى أحكام القرار رقم 263/م ن تاريخ 2022/11/16 المتضمن المعايير المطلوبة لاعتبار أي اتفاقية يبرمها البنك من قبيل اتفاقيات الدعم الفني و/ أو التقني و/أو الإداري لأغراض تطبيق أحكام القرار المذكور واستناداً إلى كتاب السادة مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم 16/552/ص تاريخ 2025/02/09 والذي يبين أنه صدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 42 تاريخ 2025/02/05 والذي قرر ما يلي :

المادة 1:

الموافقة على تجديد اتفاقية الدعم الفني المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية وشريكه الاستراتيجي بنك قطر الوطني ش.م.ق لمدة ثلاث سنوات (عن الفترة الممتدة من تاريخ 2025/01/01 ولغاية تاريخ 2027/12/31).

المادة 2:

يقدم بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق الخدمات الواردة ضمن المادة 2 من القرار رقم 341/م.ن تاريخ 2023/12/21 على سبيل الحصر ودون الاخلال باستقلالية بنك قطر الوطني - سورية كما يلتزم بنك قطر الوطني – سورية بالحصول على موافقة مسبقة عند كل تعديل أو إضافة أي خدمات أخرى.

المادة: 3- يبلغ هذ ا القرار من يلزم لتنفيذه.

الخدمات الواردة ضمن المادة 2 من القرار رقم 341/م.ن تاريخ 2023/12/21 الصادر عن السادة مجلس النقد والتسليف التي يقدمها بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق الشريك الاستراتيجي لبنك قطر الوطني – سورية على سبيل الحصر دون الاخلال باستقلالية البنك في إدارة شؤونه وهي:

1)المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.

2)تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال

5)تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.
6)الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
7)يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.
كما بين السيد رئيس الجلسة انه ونظراً لضرورة استمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني عن الأعوام التالية 2025-2026-2027 وبعد استمرار تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها ولاحقاً لقرار مجلس النقد والتسليف المبين أعلاه وعلى اعتبار أن المستشار سيستمر بتقديم خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات المشار إليها أعلاه إضافة إلى حق بنك قطر الوطني – سورية طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، وذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية ، ونظراً إلى الحاجة إلى استمرار العمل بالاتفاقية القائمة المشار إليها ووفق ما هو ورد بها من احكام وشروط.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص الاتفاقية وتعديلها وتوقيعها أو تمديد العمل بها وكل ما ينشأ ويتفرع عن ذلك.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة غير العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم الأربعاء الموافق 2026/05/20.

مندوب السادة وزارة الاقتصاد والصناعة

مراقب التصويت

مراقب التصويت

رئيس الهيئة العامة غير العادية

مدون وقائع الجلسة

٢٠ أيار ٢٠٢٦